دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	السياسة التركية والوطن العربي في الثمانينات
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	معوض، جلال عبدالله
المجلد/العدد:	ع 62
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1990
الشهر:	يونيو / ذو القعدة
الصفحات:	142 - 151
رقم MD:	80269
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	القدس، العالم العربي، تركيا، السياسة الخارجية، العلاقات الخارجية، الصراع العربي- الإسرائيلي، الشرعية الدولية، السلام، حرب الخليج الأولى، التضامن السياسي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/80269

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

السياسة التركية والوطن العربي في الثمانينات

د. جلال عبد الله معوض
مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة

مقدمة

رغم ما بين البلدان العربية من تفاوت في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنظم السياسية ، ورغم إدراجها من قبل البعض في إطار نظام إقليمي آخر « شرق أوسطي » يفتقر إلى الرابطة القومية الوحدوية بالمعنى الثقافي والحضاري ، ويتسم بالتنوع والتعدد العرقي والإثني والديني واللغوي ، إلا أن هذه البلدان ـــ وهي تملك هذه الرابطة ـــ تشكل في الحقيقة نظاما إقليميا قوميا لم تُقدر له حتى الآن الإرادة السياسية اللازمة والقادرة على بلورته في اتحاد سياسي ـــ اقتصادي .

ويعود الإخفاق العربي في توفير هذه الإرادة وتحقيق تلك الوحدة ، إلى اعتبارات تتعلق بالبلدان العربية ذاتها ، من قبيل سمات ومشكلات النظم والقيادات السياسية ، وكذا اعتبارات أخرى ترتبط بضغوط القوى الدولية والقوى الإقليمية غير العربية ومعارضتها للتطور الوحدوي العربي ، وبخاصة إسرائيل المزروعة في القلب العربي والمدعومة من قبل الغرب لإصابة الجسد العربي بالشلل والتوتر الدائم ، ومنعه من توجيه قواه وطاقاته نحو تحقيق أهدافه العليا .

وثمة قوى إقليمية « شرق أوسطية » تقع على أطراف الوطن العربي ، اصطلح على تسميتها « بدول الأطراف » أو « دول التخوم » . تلعب هذه الدول ، سواء بالتنسيق فيما بينها أو كل على حدة في بعض المواقف ، وسواء في إطار الارتباط بإحدى القوتين العظميين أو بشكل مستقل نسبيا ، دورا ما على طريق عرقلة التطور العربي نحو الوحدة ، وذلك في إطار ما يُسمى بسياسة شد الأطراف » ، بمعنى شغل وإلهاء الجسد العربي أحيانا باهتمامات هامشية ، لإبعاده عن قضاياه المصيرية عن طريق خلق وسائل شد على حدوده بالصدامات المسلحة ، أو بالتسلل إلى داخله لإثارة وتعميق الصراعات الداخلية وتشجيع الأقليات والانقسامات الداخلية وتوسيعها وافتعال المشكلات ، وتصعيدها مع البلدان العربية لإنهاك قواها وجرها إلى الانشغال بهذه المشكلات ، مما يضعف في النهاية قدرة الجسد العربي على مقاومة التهديدات الحقيقية التي تحول بينه وبين تحقيق أهدافه[1] .

هذه السياسة « شد الأطراف » كانت تركيا تمارسها في الخمسينات والستينات ، ولكنها منذ منتصف السبعينات أخذت تطور علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع البلدان العربية ، وتتبنى عدة مواقف « إيجابية » إزاء القضايا العربية . ورغم أن غرض هذه الدراسة ينصب على تطور السياسة التركية إزاء الوطن العربي في

(1) د. حامد ربيع ، مبدأ شد الأطراف وتطور السياسة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط خلال الثمانينات ، بغداد : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1983 ، ص 38 .

الثمانينات لرصد معالم وابعاد هذا التطور وتحديد عوامله ومتغيراته ونتائجه المحتملة على المستقبل العربي ، إلا أنه قد يكون من المفيد الإشارة ــ ولو بإيجاز ــ إلى هذه السياسة في فترة ما قبل الثمانينات .

أولاً ــ مراحل تطور السياسة التركية إزاء الوطن العربي : خبرة ما قبل الثمانينات

مرت سياسة تركيا إزاء الوطن العربي بثلاث مراحل حتى اللحظة الراهنة ، اختلفت من حيث طبيعة مواقفها تجاه المنطقة العربية وقضاياها . خلال المرحلة الأولى الممتدة حتى منتصف الستينات ، تبنت تركيا عدة مواقف سافرة في معاداة العرب وشد أطرافهم ، فإضافة إلى اقتطاع وضم لواء « الإسكندرونة » السوري بالتآمر مع سلطة الانتداب الفرنسي ، اعترفت تركيا بإسرائيل عام 1949 ودعمت علاقاتها الاقتصادية والأمنية بها ، وصوتت في الأمم المتحدة عام 1957 ضد استقلال الجزائر ، ولعبت دورا محوريا في الخمسينات في مشروعات الدفاع عن « الشرق الأوسط » لخدمة المصالح الغربية ، وخاصة في إطار حلف « بغداد » ، وحشدت قواتها العسكرية على الحدود العراقية عند إطاحة ثورة يوليو / تموز 1958 بالنظام الملكي العراقي ، وتغاضت عن قيام الولايات المتحدة بإرسال قطع بحرية أمريكية من قاعدة « انجرليك » دون الحصول على موافقة مسبقة من السلطات التركية أثناء التدخل الأمريكي في لبنان عام 1958 ، وعبرت عن قلقها من وحدة مصر وسورية عام 1958 ، ولذا كانت في مقدمة الدول المعترفة بحكومة الانفصال في سورية في سبتمبر / أيلول 1961 ...الخ .

ومن الملاحظ أن تركيا خلال هذه المرحلة دعمت علاقاتها الاقتصادية والأمنية مع إسرائيل وإيران ، فأبرمت مع الأولى اتفاقية تجارية في مارس / آذار 1960 ، وقبل ذلك بعامين (1958) عقدت اتفاقية « الرمح الثلاثي » للتعاون الاستخباري مع إسرائيل وإيران ، نصت على تبادل المعلومات الأمنية وعقد اجتماعات دورية بين رؤساء أجهزة مخابرات البلدان الثلاثة ، وقد اتضح أمر هذه الاتفاقية بعد استيلاء الإيرانيين على وثائق للمخابرات المركزية الأمريكية إبان احتجاز الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية بطهران[2] .

هذا الوضوح في سياسة تركيا المناوئة للعرب خلال تلك المرحلة ، يفسره باحث تركي في ضوء مخاوف تركيا الأمنية من الاتحاد السوفيتي ، وحاجتها إلى المعونات والقروض الغربية ، والاضطرابات المستمرة في منطقة « الشرق الأوسط » في ظل الحروب العربية ــ الإسرائيلية والحرب الأهلية (الأولى) في لبنان ، وتدفق الأسلحة السوفيتية إلى العديد من دول المنطقة التي دعمت ارتباطاتها بالاتحاد السوفيتي[3] .

خلال المرحلة الثانية التي امتدت منذ منتصف الستينات وحتى نهاية السبعينات ، بدأت تركيا تراجع سياستها ومواقفها إزاء القضايا العربية ، وتدرك أهمية « تطبيع » علاقاتها مع البلدان العربية . ويرجع ذلك إلى عدة تطورات خارجية وداخلية ، منها شعور تركيا بالعزلة بعد نيلها خمسة أصوات فقط في تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على القضية القبرصية في ديسمبر / كانون الأول 1965 ، وتساؤلات العديد من الأوساط التركية عن جدوى التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد خطاب « جونسون » لرئيس الوزراء التركي في يونيو / حزيران 1964 ، فضلاً عن التطورات الديمقراطية الداخلية وظهور قوى وجماعات اجتماعية ــ سياسية جديدة في تركيا أكثر حيوية واهتماما من الأجيال « العلمانية » القديمة المؤسسة للجمهورية التركية بمنطقة « الشرق الأوسط » وبالدور الذي يمكن أن تلعبه تركيا في المنطقة . فضلاً عن حاجة تركيا إلى الأسواق العربية للحصول على ما يلزمها من عملات صعبة سواء في تغطية تكلفة وارداتها النفطية التي ارتفعت من (300) مليون دولار في عام 1972 إلى (2) بليون دولار في عام 1974 ، أو مواجهة الانخفاض الحاد في

---

(2) د. يحمد النعيمي ، العلاقات التركية ــ الإسرائيلية : 1948 ــ 1985 ، بحث مقدم للندوة الفكرية العربية الثالثة للجمعية العربية للعلوم السياسية : حلقة دراسية حول الكيان الصهيوني ، بغداد : 12 ــ 15 نوفمبر 1986 ، ص 109 .

(3) Oral Sander, «Turky And The Middle East», **Turkish Review**, Ankara : General Directorate of Press And Information, GDPI, Vol. 2, No. 10, Winter 1987), P. 56.

تحويلات عمالها في الدول الأوروبية ، أو شراء قطع غيار الأسلحة الأمريكية[4] .

وأثمرت عملية المراجعة هذه عن طروء بعض التغير في سياسة تركيا إزاء الوطن العربي وقضاياه . ومن معالم هذا التغير : عدم سماح تركيا للولايات المتحدة باستخدام القواعد التركية في مساعدة إسرائيل في حربي يونيو 1967 و 1973 ، واعتراف تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني طبقا لمقررات قمة الرباط العربية عام 1974 ، وافتتاح مكتب للمنظمة في أنقرة عام 1979 ، فضلاً عن اهتمام تركيا بتدعيم علاقاتها الاقتصادية مع البلدان العربية . رغم ذلك اتسمت السياسة التركية بقدر كبير من التحفظ والغموض المتعمد إزاء مشكلتين مرّ بهما الوطن العربي خلال هذه المرحلة ، وهما إحراق المسجد الأقصى واتفاقيات « كامب دافيد » . فرغم مشاركة تركيا « العلمانية » بوزير خارجيتها « إحسان صبري » في المؤتمر الإسلامي الذي انعقد بالرباط لبحث إحراق إسرائيل للمسجد الأقصى ، إلا أن صبري عارض المشاركة الكاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر باعتباره « مؤتمر حكومات » . ولهذا حضر وفد المنظمة المؤتمر بصفة مراقب . كما أثار مشكلة حادة في الجلسة الختامية للمؤتمر بإصراره على عدم اتخاذ أي قرار لتأييد المقاومة الفلسطينية أو اتخاذ موقف ضد إسرائيل[5] . وبالنسبة إلى زيارة القدس والاتفاقيات التي أعقبتها ، فقد رحبت تركيا بشكل مستتر ومتحفظ لأنها أزالت عنها عبء اعترافها بإسرائيل ، وتحفظها هذا كان نتيجة حرصها على عدم إلحاق أي ضرر بعلاقاتها الاقتصادية مع البلدان العربية وخاصة العراق وليبيا ، ولهذا وصف « إحسان صبري » هذه الزيارة بأنها « خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح ، بشرط أن تتخلى إسرائيل عن الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 ، وتعترف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين ، بما فيها حقهم في تأسيس دولتهم » ، ودافع عن زيارته للقاهرة بعد شهر واحد من التوقيع على هذه الاتفاقيات قائلاً : ــ « إلغاء الزيارة كان يعني الخروج عن سياسة تركيا الثابتة في تجنب الانحياز والتورط في النزاعات بين الدول العربية »[6] .

ثانياً ــ سياسة تركيا إزاء الوطن العربي في الثمانينات : مظاهر إيجابية

بدأت المرحلة الثالثة لتطور السياسة التركية إزاء الوطن العربي ، والتي ما زلنا نعيشها ، في الثمانينات كامتداد وتطوير للمرحلة الثانية ، واكتسبت خلالها العلاقات التركية ــ العربية زخماً جديداً على كافة الأصعدة . وأخذت تركيا تبدو للعيان كأنها دولة « صديقة للعرب » تدعم قضاياهم ولو على حساب علاقاتها مع إسرائيل والولايات المتحدة ، وتسعى إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة .

وثمة عدة مظاهر لهذا التطور « الإيجابي » ، سواء على الأصعدة السياسية أو الاقتصادية . فإذا بدأنا بالأولى ، وإضافة إلى نجاح تركيا وقدرتها على الاحتفاظ بعلاقات سياسية متوازنة مع كافة البلدان العربية تقريبا رغم ما يثور بين هذه البلدان من خلافات ، يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى المؤشرات التالية :

1 ــ إعلان تركيا عام 1980 عدم الاعتراف بقرار إسرائيل بشأن اتخاذ « القدس » عاصمة للدولة الصهيونية ، وخفض تمثيلها في سفارتها بتل أبيب إلى مستوى قائم بالأعمال ، وتنديدها بقصف إسرائيل للمفاعل النووي العراقي في يونيو / حزيران 1981 ، وخفض تمثيلها الدبلوماسي مع إسرائيل إلى مستوى سكرتير ثان ، ووقف رحلات خطوطها الجوية إلى إسرائيل عام 1982 ، وسرعة اعترافها بالدولة الفلسطينية

---

(4) Ibid., PP. 59-60.

(5) د. أحمد النعيمي ، مصدر سابق ، ص 64 ــ 67 .

(6) خليل إبراهيم محمود : التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ــ غير منشورة ، بغداد : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1988 ، ص 228 ــ 229 .

المعلنة من قبل المجلس الوطن الفلسطيني في اجتماعه بالجزائر في نوفمبر / تشرين الثاني 1988 ، وإصدارها أكثر من بيان رسمي لإدانة القمع الإسرائيلي للانتفاضة الفلسطينية ، ودعوة إسرائيل للمشاركة في مساعي السلام الرامية إلى تسوية قضية الشرق الأوسط[7] .

2 ــ توضيح تركيا للولايات المتحدة عام 1980 عدم استعدادها لاستخدام قواعدها في إطار قوات «التدخل السريع» الأمريكية، وعدم إمكانية استخدام عضويتها في حلف الأطلنطي في عمليات عسكرية في منطقة الشرق الأوسط تتعارض مع تطور علاقاتها مع دول المنطقة.[8]

3 ــ محافظة تركيا على حيادها بين طرفي حرب الخليج منذ نشوبها في سبتمبر / أيلول 1980 وحتى توقفها في أغسطس / آب 1988 ، وتوليها رعاية مصالح كل منهما لدى الآخر منذ قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما بشكل رسمي في أكتوبر / تشرين الأول 1986، واحتفاظها بعلاقات اقتصادية وسياسية متوازنة معهما خلال الحرب ، وترحيبها بقرار إيران المفاجئ في يوليو / تموز 1988 بقبول قرار مجلس الأمن الدولي رقم (598) وباتفاق البلدين على وقف إطلاق النار طبقا لهذا القرار في 1988/8/20 ، ومشاركتها بخمسة عشر ضابطا في فريق الأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار بين إيران والعراق . كما تولت تركيا رعاية مصالح كل من السعودية وإيران لدى الأخرى بعد قرار السعودية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران في 1988/4/27 .

4 ــ ازدياد دور واهتمام تركيا بمنظمة المؤتمر الإسلامي ، إذ استضافت الاجتماع السابع لوزراء خارجية الدول الإسلامية عام 1986 ، وانتخبت في مؤتمر « الطائف » عام 1981 عضوا في لجنة السلام المشكلة لتسوية حرب الخليج ، وأُنتخب رئيسها « كنعان أفرين » في مؤتمر « الدار البيضاء » عام 1984 لرئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الإسلامية ، واقترح وزير خارجيتها « مسعود ديلماز » في الاجتماع السابع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية في « عمان » في مارس / آذار 1988 بناء نظام لإجراءات خلق الثقة المتبادلة والحيلولة دون نشوب النزاعات المسلحة بين الدول الإسلامية ، بالاستفادة من خبرات تركيا الدولة الإسلامية الوحيدة العضو في نظام إجراءات الثقة والأمن لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي »[9] . كما تحتضن تركيا المركز الإسلامي لأبحاث التاريخ والفن والثقافة في استانبول والمركز الإسلامي للأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية في أنقرة .

ثالثاً ــ على الصعيد الاقتصادي

على الصعيد الاقتصادي ، وإضافة إلى اهتمام تركيا بتشكيل لجان اقتصادية مشتركة مع غالبية البلدان العربية ، تبدت معالم هذا « التحول » في السياسة التركية تجاه الوطن العربي في عدة مجالات ، منها :

1 ــ ازدياد التبادل لتجاري بين تركيا والبلدان العربية ، خاصة العراق والسعودية والكويت وليبيا والجزائر ، فكما يتضح من الجدول (1) بلغت حصة البلدان العربية عموما (23،2٪) من إجمالي صادرات تركيا و (13،9٪) من إجمالي وارداتها في عام 1988 . ومن الأمور الملفتة للنظر في هذا الصدد ، نجاح تركيا في إقامة علاقات تجارية مع كافة البلدان العربية بشكل لم تحققه حتى الآن أية دولة عربية ، كما أن هذه العلاقات تعكس اختلالاً نوعيا لصالح تركيا ، فبينما تصدر الأخيرة نحو (850) سلعة صناعية متنوعة إلى البلدان

---

(7) انظر على سبيل المثال نص بيان المتحدث باسم الخارجية التركية « إينال باطو » الصادر في 1989/1/18 والمنشور في :
Nemspot : Turkish Digest (Ankara : GDPI, Januaty 20, 1989), P. 3.

(8) Oral Sander, OP. Clt., P. 60.

(9) Mesut Jilmaz, «Islamic Conference Organization 17th Foreign Ministers' Meeting», Turkish Review (vol. 2, No. 11, Spring 1988), PP. 5-6.

العربية ، يهيمن النفط والمواد الخام الزراعية على الصادرات العربية إلى تركيا بنسبة (95٪)[10] . ومن الملاحظ أن تركيا تعتمد في سد معظم احتياجاتها النفطية على البلدان العربية، ففي النصف الأول من 1988 بلغ إجمالي وارداتها النفطية (1،495) بليون دولار منها (د،867) مليون دولار من العراق ، و (59،1) ملوين دولار من السعودية و (49،8) ملوين دولار من الجزائر و (30،9) مليون دولار من ليبيا ، مما يعني إسهام هذه البلدان العربية بنسبة (67،4٪) من إجمالي الواردات النفطية التركية في تلك الفترة[11] . وهذه النسبة آخذة في التزايد ، فوصلت في مطلع 1989 إلى (79،7٪) ، حيث بلغ إجمالي هذه الواردات (223،237) مليون دولار منها (113،017) مليون دولار من العراق و (33،345) مليون دولار من ليبيا و (16،813) مليون دولار من السعودية و (14،613) مليون دولار من الجزائر[12] .

2 ــ وعلى صعيد النفط ، برزت أيضا أهمية تركيا للاقتصاد العراقي خلال حرب الخليج ، حيث اعتمد العراق في تصدير معظم إنتاجه النفطي على أنبوبين يمتدان من كركوك إلى مصفاة « دورت يول » التركية على البحر المتوسط . وقد أنشئ الأنبوب الأول عام 1977 وطاقته مليون برميل يوميا ، والثاني عام 1987 وطاقته نصف مليون برميل يوميا ، فضلاً عن استخدام الطريق البري بين البلدين في شحن (70) ألف برميل يوميا من نفط كركوك إلى ميناء أسكندرون ، وفي نقل السلع التركية والأوروبية إلى العراق . وكان ذلك ينطوي على أهمية كبيرة للعراق . كما استفادت تركيا من نقل النفط العراقي في الحصول على عائدات ورسوم بلغت (250) مليون دولار عام 1987[13] .

3 ــ ازدهار أنشطة شركات المقاولات والإنشاءات التركية في تنفيذ مشروعات متنوعة بالبلدان العربية ، وخاصة ليبيا والسعودية والعراق ، فكما نلاحظ من الجدول (2) زادت قيمة تعاقدات هذه الشركات في الوطن العربي من (3،517) بليون دولار في 74 ــ 1980 إلى (16،932) بليون دولار في عام 1986 . وواكب ذلك نمو العمالة التركية في البلدان العربية ، خاصة في ظل القيود المفروضة على حركة هذه العمالة في البلدان الأوروبية . ففي عام 1987 بلغ عدد العمال الأتراك (150) ألفا في السعودية و (23) ألفا في ليبيا و (4194) في العراق بنسبة (16،3٪) من إجمالي العمالة التركية في الخارج (1،088،653) عامل[14] . وبعد انتهاء الحرب بين العراق وإيران ، تتطلع الشركات التركية إلى المشاركة في مشروعات البناء والتعمير في البلدين ، وخاصة العراق الذي أعلنت حكومته أن الأولوية في تنفيذ هذه المشروعات ستتحدد طبقا لطبيعة مواقف الدول التي تنتمي إليها الشركات أثناء الحرب ، وهذا أمر تحاول تركيا الاستفادة منه في ظل حيادها خلال الحرب . وقد حصلت بالفعل بعض الشركات التركية على عقود تنفيذ مشروعات جديدة في العراق بالمشاركة مع شركات غربية ، ولكنها لا تزال دون ما كانت تأمله تركيا .

---

(10) Gul Demir, «Turky's Role In Middle East», **Turkish Daily News, TDN** (Ankara, June 2, 1989), P. 12.

(11) **TDN** (October 11, 1988), P. 8.

(12) **TDN** (April 18, 1989), P. 4.

(13) د. جلال عبد الله معوض ، « تركيا والحرب العراقية الإيرانية » ، **مجلة التعاون** ، الرياض : الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، السنة 3 ، العدد 12 ، ديسمبر 1988 ، ص 88 .

(14) Ilnur Cenik, ed., **Turkey 1989 Almanac** Ankara : TDN Publication, May 1989), P. 263.

الجدول (1)
التبادل التجاري بين تركيا والبلدان العربية في الأعوام 1983 ، 1985 ، 1988 (بملايين الدولارات)

الـــــدول	الواردات التركية			الصادرات التركية		
	1983	1985	1988	1983	1985	1988
العراق	946.6	1.136.8	1.407.8	319.6	961.4	986.1
ليبيا	793.4	620.7	78.9	185.3	58.8	218.1
الجزائر	76.7	160.8	104.6	127.4	109.0	218.6
السعودية	268.8	226.6	228.7	324.7	340.0	359.2
الكويت	168.5	98.4	89.1	87.0	115.9	198.8
الإمارات العربية	...	4.4	0.5	20.9	119.5	58.3
البحرين	0.1	1.8	4.3	1.5	1.2	2.9
قطر	6.9	3.2	1.6	7.2	8.4	11.1
عُمان	...	...	...	0.4	0.9	7.3
الصومال	...	...	...	...	...	2.0
اليمن الجنوبي	...	...	...	1.1	0.2	13.3
اليمن الشمالي	...	...	0.1	0.6	3.2	12.5
السودان	...	...	11.5	...	...	3.9
سورية	3.4	16.3	4.4	58.9	55.8	142.9
لبنان	1.5	1.1	3.4	120.1	86.4	88.5
الأردن	11.2	13.0	26.1	110.3	114.2	129.9
مصر	25.0	6.9	12.3	70.2	141.0	184.6
تونس	39.4	21.2	39.2	30.8	15.8	62.1
المغرب	2.6	59.8	75.8	2.1	3.0	7.5
الإجمالي	2.344.1	2.621.0	1.988.2	1.506.9	2.134.7	2.707.6
إجمالي التجارة التركية	9.235.1	11.343.5	14.339.7	5.727.7	7.958.1	11.662.0
نسبة مئوية	٪25.4	٪23.1	٪13.9	٪26.3	٪26.9	٪23.2

المصدر : بيانات 83 ــ 1985 ماخوذة من :

State Planning Organization, Turkey : Main Economic Indication (Ankara, November 1987), Table Iv - 4, P. 26; Table IV - 7, P. 31.

وبيانات 1988 ماخوذة من :

Ebra, News Letter (Ankara, March 28, 1988), Table 3, P. 5; Table 4 P. 6.

4 ــ تغطي العلاقات الاقتصادية التركية ــ العربية مجالات اخرى كالاستثمار والتمويل والمشروعات المشتركة . ويتبين من الجدول (3) أن نسبة الاستثمارات العربية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في تركيا زادت من (2،6٪) في عام 1984 إلى (17،59٪) في عام 1987 ، كما يتضح احتلال الاستثمارات السعودية مرتبة متقدمة بين هذه الاستثمارات حيث زادت بين عامي 84 ــ 1987 من (93) الف دولار إلى (77،27) مليون دولار . ومن المتوقع استمرار زيادة هذه الاستثمارات السعودية ، خاصة مع بدء نشاط « الشركة الاستثمارية السعودية ــ التركية القابضة » في نوفمبر / تشرين الثاني 1988 برأس مال قدره

(235) مليون دولار منها (60٪) للجانب السعودي ، وتركز الشركة نشاطها في مشروعات إنتاج الغذاء والمنسوجات ومواد البناء في تركيا[15] .

وتسهم البلدان العربية في تمويل المشروعات التركية عن طريق مسلكين ، أولهما القروض ، سواء الثنائية منها أو متعددة الأطراف ، خاصة في إطار البنك الإسلامي للتنمية . ففي الفترة 82 ــ 1987 بلغ إجمالي الأولى (4،578) بليون دولار ، والثانية (684) مليون دولار[16] ، وثانيهما المصارف العربية ــ التركية المشتركة العاملة في تركيا ، وكذا مؤسسات التمويل الإسلامية في تركيا التي أنشئت طبقا لقرار مجلس الوزراء التركي رقم (7506) الصادر في ديسمبر / تشرين الثاني 1983 . وتضم هذه المؤسسات ، « دار البركة » ، و « مؤسسة فيصل للتمويل » ، وتملك السعودية (80٪) من رأس مال الأولى و (90٪) من رأس مال الثانية ، وتجمعت لديها حتى نهاية عام 1987 (161) بليون ليرة تركية (حوالي 157 مليون دولار) بنسبة (1،81٪) من إجمالي الودائع الادخارية الخاصة في تركيا ، وكذا مؤسسة كويتية « شركة التمويل الكويتية ــ التركية » أنشئت عام 1988 برأس مال قدره (15) بليون ليرة منها (9،2) بليون ليرة للكويت[17] .

وثمة عدة مشروعات مشتركة بين تركيا والبلدان العربية ، ومنها مشروع كويتي ــ تونسي ــ تركي مشترك لإنشاء مصنع للأسمدة في « إسكندرون » باستخدام (800) ألف طن سنويا من الفوسفات التونسي ، وقد بحث رئيس الوزراء التركي خلال زيارته لتونس في مايو / أيار 1989 الإجراءات الكفيلة بسرعة تنفيذ هذا المشروع ، باستخدام قرض قيمته (200) مليون دولار من مصارف فرنسية ويابانية بضمان مصارف كويتية[18] .

الجدول (2)
تطور انشطة شركات الإنشاء التركية في البلدان العربية في الفترة 74 ــ 1986
(التعاقدات بملايين الدولارات)

	1980ـ74	1981	1982	1983	1984	1985	1986
ليبيا	2،346	7،100	8،167	8،565	8،657	8،657	9،266
السعودية	684	1،130	3،302	4،125	3،567	4،954	4،959
العراق	430	728	952	1،031	1،031	1،297	2،098
بلدان عربية أخرى	57	94	155	308	598	591	609
الإجمالي	**3،517**	**9،052**	**12،576**	**13،028**	**13،853**	**14،499**	**16،932**

المصدر :

Union of the Chambers Of Commerce, Industry, Maritime Trade And Commodity Exchanges Of Turky, Economic Report 1987 (Ankara, Publication No. 39-14, 1987), Table 102, P 210.

(15) TDN (November 19-20, 1988), P. 3.
(16) Turkish Review (Vol. 3, No. 13, Autumn 1988), Appendix II, Table D, P. 63.
(17) Huge Pope, «Islamic Banks Forge Ahead», TDN (June 20, 1988), P. 4
(18) EBA, News Letter Ankara : EBA Economic Press Agency, May 24, 1989), P. 4.

الجدول (3)
الاستثمارات العربية في تركيا في الفترة 84 ــ 1987
(القيمة بملايين الدولارات)

الدولة	1984	1985	1986	1987
السعودية	0.93	4.36	75.77	77.27
الإمارات العربية	—	—	4.64	1.03
قطر	—	0.10	0.40	4.55
الكويت	0.09	0.16	0.05	0.27
البحرين	—	6.00	0.95	—
العراق	1.35	0.42	0.30	0.91
ليبيا	0.10	5.55	0.05	0.68
الجزائر	—	—	—	0.10
تونس	—	0.05	—	—
السودان	—	—	—	0.05
اليمن الشمالية	0.06	—	—	—
الأردن	0.93	0.44	0.94	0.57
سورية	3.41	1.70	1.71	2.65
لبنان	0.24	—	3.89	7.17
مصر	0.05	0.15	0.15	0.15
الإجمالي	7.16	18.93	84.25	94.37
إجمالي الاستثمارات الاجنبية	271.35	234.46	363.85	536.49
نسبة من الإجمالي	٪2.60	٪8.07	٪23.15	٪17.59

المصدر :

Teoman Fehim, ed., Turkey 1988 (Ankara : General Directorate Of Press And Information Of The Republic Of Turkey, 1988), Table 14, PP. 143-144.

ويندرج في هذا الإطار ايضا ، اهتمام تركيا في الآونة الأخيرة بالبحث عن إمكانيات الدخول في مشروعات مشتركة في مجال التصنيع العسكري مع بعض البلدان العربية ، وخاصة مصر والبلدان الخليجية ، حيث ذكر رئيس الأركان العامة التركية في تصريح أدلى به لصحيفة « إمارات نيوز » خلال زيارته للإمارات العربية المتحدة في مطلع 1989 : « أن تركيا عقدت اتفاقيات مع العديد من دول الشرق الأوسط بشأن التدريب العسكري ، بيد أن التعاون المشترك في مجال الصناعات الدفاعية ينطوي على أهمية أكبر . ومن الممكن تطوير مشروعات مشتركة لإنتاج الأسلحة لتلبية احتياجات المنطقة . وترغب تركيا في تنفيذ مشروعات مشتركة في مجالات الصناعات الدفاعية مع دولة الإمارات العربية المتحدة والدول الأخرى في المنطقة »[19] .

5 ــ وإضافة إلى ما تقدم ، تبنت تركيا في الثمانينات مشروعات للتعاون الاقتصادي الإقليمي مع البلدان العربية في مواجهة مشكلات تعاني منها المنطقة ، وخاصة فيما يتعلق بالمياه والطاقة الكهربائية . في المؤتمر الثالث والأخير الذي نظمه مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) بجامعة « جورج تاون » الأمريكية في

(19) Newspot (February 3, 1989), P. 3

1987/6/25 ، وسبقه مؤتمران آخران في 1986/11/24 و 1987/2/4 ، لبحث مشكلة نقص المياه في أحواض أنهار الأردن والفرات ودجلة والنيل ، قدم « جم دونا » مستشار رئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية ، مشروع « مياه السلام » لضخ فائض المياه من نهري « سيهان » و « جيهان » بجنوب تركيا إلى بعض بلدان المنطقة ، عبر أنبوبين (الأنبوب الغربي ــ أنبوب الخليج) ، أولهما يتكلف (8،5) بليون دولار ويمتد (2650) كيلومتر إلى سورية والأردن والسعودية ، لتزويدها بـ (3،5) مليون متر مكعب من المياه يوميا ، وثانيهما يتكلف (12،5) بليون دولار ويمتد (3900) كيلومتر إلى الكويت والسعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية وعُمان ، لتزويدها بـ (2،5) مليون متر مكعب من المياه يوميا (انظر الجدول 4) . واستنادا إلى دراسة جدوى أولية للمشروع أعدتها شركة « براون أندروت » الأمريكية عام 1986 بتكليف من الحكومة التركية ، أعلن « دونا » أن هذا المشروع الذي سيتكلف (21) بليون دولار ويستغرق تنفيذه 8 ــ 10 أعوام ويُقدر عمره الافتراضي بـ (50) عاما ، سيتيح للبلدان العربية المعنية سد احتياجاتها المائية بتكلفة منخفضة : (0،84) دولار للمتر المكعب من مياه الأنبوب الغربي و (1،07) دولار للمتر المكعب من مياه أنبوب الخليج ، مقارنة بـ (5) دولارات للمتر المكعب من المياه التي يتم الحصول عليها من محطات معالجة ملوحة مياه البحر . وأضاف المسؤول التركي أن بلاده أطلقت على المشروع هذا الاسم « مشروع مياه السلام » انطلاقا من اقتناعها بأن « تطوير العلاقات الاقتصادية بين دول الشرق الأوسط لتحقيق منافع مشتركة من استغلال الموارد ، سيكون من شأنه تخفيف حدة التوترات في المنطقة . والمطلوب الآن إقناع دول الشرق الأوسط بأن مصلحتها

الجدول (4)
طاقة مشروع مياه السلام التركي (1000 متر مكعب يومياً)

الأنبوب	الطاقة	الأنبوب	الطاقة
1 ــ الأنبوب الغربي	3500	ــ الكويت	600
ــ تركيا	300	ــ السعودية	800
ــ سورية :	1100	جبيل	200
حلب	300	الدمام	200
حماة	100	القصيم	200
حمص	100	هفوف	200
دمشق	600	ــ البحرين (المنامة)	200
ــ الأردن (عمان)	600	قطر (الدوحة)	100
ــ السعودية	1500	ــ الإمارات العربية المتحدة	520
تبوك	100	أبو ظبي	200
المدينة	300	دبي	160
ينبع	100	عجمان	120
جدة	500	أم القوين ــ فجيرة	40
مكة	500	ــ عُمان (مسقط)	200
2 ــ انبوب الخليج	2500	**الإجمالي**	**6000**

المصدر :

Brown & Root Co., Quoted in : Quoted in : David Gold, «Peace Pipline Project», Nemspot, Turkish Digest (Ankara : General Directorate Of Press And Information, April 29, 1988), P. 4.

تقتضي تشكيل شريان حياة بدلاً من خلق مشكلة جديدة ــ حول المياه ــ لنزاعات الشرق الأوسط »(*)[20] .

وتبع إعلان تركيا هذا المشروع ، قيام وفد من المسؤولين الحكوميين الأتراك برئاسة « نجاتي أوتكان » نائب رئيس إدارة الشؤون الاقتصادية بالخارجية التركية ، وممثلي الشركة الأمريكية سالفة الذكر بسلسلة زيارات إلى سورية والأردن والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية وعُمان ، لإقناعها بجدوى المشروع من الناحية الاقتصادية والموافقة على إجراء دراسة الجدوى النهائية للمشروع وتقديم المعونة الفنية اللازمة لإعداد هذه الدراسة . كما يحرص المسؤولون الأتراك على بحث هذا المشروع مع مسؤولي البلدان العربية المعنية ، وخاصة الخليجية منها ، لدى زيارتهم لتركيا ، ولهذا كان هذا المشروع موضع بحث في اجتماعات اللجنة الاقتصادية التركية ــ السعودية المشتركة في أنقرة في يناير / كانون الثاني 1989 واجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة بين تركيا والإمارات العربية المتحدة في أنقرة في مارس / آذار 1989[21] .

ومن ناحية أخرى لعبت تركيا دوراً نشطاً في الدعوة إلى ربط شبكات الكهرباء بينها وبين سورية والعراق والأردن ومصر ، لتبادل الطاقة الكهربائية بين هذه البلدان الخمس في ظل تباين فصول وصول استهلاكها إلى الذروة في تركيا من جهة ، والبلدان العربية الأربعة من جهة أخرى . وانعقدت الجولة الأولى من مباحثات هذا المشروع في أنقرة في 16 ــ 1989/1/17 ، والجولة الثانية في عمان في 3 ــ 1989/4/4 . وأعلنت المصادر التركية أنه سيتم استكمال دراسة جدوى المشروع في يونيو / حزيران 1990 ، ويجري بعدها تنفيذه خلال عامين باستخدام قروض من البنك الإسلامي للتنمية ، على أن تتحمل كل دولة تكلفة تنفيذ أعمال المشروع الجارية في أراضيها ، وسيتم في مرحلة أولى الاعتماد على هذه الشبكة الكهربائية المشتركة في تبادل الطاقة الكهربائية بين تركيا وهذه البلدان العربية الأربعة ، التي قد تنضم إليها مستقبلاً ، السعودية والكويت والإمارات العربية ، وفي مرحلة لاحقة سيتم استخدام هذه الشبكة كجسر لتبادل الطاقة الكهربائية بين بلدان المنطقة والبلدان الأوروبية عبر تركيا متى رغبت الأطراف المعنية في ذلك[22] .

(*) بالرغم من أن هذه المقالة اقتصرت على دراسة السياسة التركية في الثمانينات ، وأن قرار تركيا حجب مياه نهر الفرات عن سورية والعراق مدة شهر بدءاً من 1990/1/13 جاء بعد كتابة المقالة،تجدر الاشارة إلى أن القرار التركي بحجب المياه لملء سد مائي قد ألحق أضراراً بالقطرين العربيين اللذين ــ كما جاء في تصريح لناطق رسمي باسم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يوم 1990/1/17 ، يمتلكان حقوقاً تاريخية ثابتة على مياه النهر وفق أحكام القانون الدولي . وهو إجراء كان يحتاج إلى مشاورات وعقد اتفاق بين الدول المشاركة في مياه النهر ، ولا يبرر اتخاذه من جهة واحدة كون النهر ينبع في الأراضي التركية » . وطلبت الأمانة العامة « أن يتم التوصل إلى اتفاق بين تركيا وجارتيها العربيتين ، يستند إلى أحكام القانون الدولي ويعزز علاقات التعاون بين تركيا وسائر الدول العربية » .

«شؤون عربية » .

(20) Turkey : **Monthly Economic Newspaper** (Istanbul, Year 6, No. 64, August 1987), P. 6.

(21) **Newspot** (January 20, 1989), P. 5. TDN (March 24, 1989), P. 3

(22) **Newspot** (April 6, 1989), P. 5.